الأزمة المالية العالمية الراهنة

المفهوم...الأسباب...التداعيات

م. م. نزهان محمد سهو *

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى بيان مفهوم وأنواع وأسباب الأزمات وخصوصا الأزمة المالية العالمية الراهنة مفترضين ان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي ،وقد تم التوصل الى الاستناجات التي تثبت صحة الفرضية ومن تم تحديد عدد من التوصيات .

Abstract:

This paper aims to explaining the concept, types and causes of crises, especially the current global financial crisis, suspected to have negative repercussions on the global economy had been reached Conclusions that prove this theory and had been identified a number of recommendations.

المقدمة:

بداية لابد لنا ان نشير الى ان هذا البحث ما هو الا قراءة جديدة لموضوع الازمة بانواعها وابعادها ومحاورها مع تركيز خاص على الازمة المالية العالمية التي ظهرت بأوضح صورها منذ شهر اب 2008 وخصوصا في الولايات المتحدة الامريكية في ظل ظروف ومتغيرات جديدة وقد تم الاعتماد في اعداد هذا البحث على ما تيسر من المصادر التي نتجت عن الجهود الفكرية التي بذلها من سبقنا زمنيا ومكانيا ، كما ان ما سينتج عن البحث سيكون مهيئا تماما لمن سيقرأ ويبحث كما وكيفما يريد ،

* مدرس مساعد/ مدير تسويق / معمل أدوية سامراء

مقبول للنشر بتاريخ 2010/3/24

لاسيما ان ثمار التقدم والتطور ما هي الا حصيلة تواصل وتراكم نتاجات جهود الاجيال بتعاقبها الزمني واختلافها المكاني.

المبحث الاول /منهجية البحث

اولا- أهمية البحث

يستمد موضوع البحث اهميته من خلال الصدمة التي أحدثتها الازمة الراهنة واثرها على قرارات الافراد والمؤسسات والدول من خلال المتغيرات الاقتصادية واهمها الادخار والاستثمار وبالتالي على الأساس الاقتصادي الذي تبنى عليه قرارات التطوير وتوجيه الاستثمارات في الاتجاهات المختلفة، كما ان اختلاف المذاهب والنظم الاقتصادية المتبعة في الدول الذي لم يكن عائقا امام شمولية وحتمية الاثار الناجمة عن الازمة المالية على الرغم من انه قد يقلل او يزيد من تلك الاثار المادية ،والذي يرفع من اسهم اهمية البحث في هذا الموضوع.

وقد تكون تلك الاهمية حافزا للدول والمؤسسات معا على القيام باعادة النظر بأسس التقييم المعتمدة لديها وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي لتلافي الاثار السلبية فضلا عن انه يعد الوسيلة المهمة التي تمكن الدولة من الحفاظ على مكاسبها وكيانها السيادي وخصوصا عن طريق تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي (القروض والمساعدات) والتي عادة ما يندرج في إطارها التزامات مجحفة ومقيدة يمكن ان تعاني منها الاجيال بتعاقبها الزمني .

ثانيا- مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول موضوع الازمة المالية العالمية وما تمخض عنها من تداعيات سلبية طالت كل مفاصل الاقتصاد العالمي بتنوعه ،وقد ساعد في سرعة انتشار اثارها حالة الانفتاح الاقتصادي بين دول العالم والترابط المالي والتجاري في ظل اليات العولمة واهمها الية التكييف الاقتصادي والية الاستثمار العالمي ومؤسساتها كمنظمة التجارة العالمية والبنك والصندوق الدوليين .

ثالثا- فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات التالية :

- إن الازمات ما هي الا نتاج لمشاكل متنوعة ، ولها انواع وابعاد اهمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهناك ازمات داخلية واخرى خارجية .

- تعود اسباب حدوث الازمات الى المبالغة في قياس الاشياء وتقييمها خصوصا ما يتعلق بالازمات المالية التي ظهرت ابرز صورها في اسواق العقارات واسهم الشركات في اسواق المضاربة بالولايات المتحدة الامريكية.
- ان للازمة المالية آثارا سلبية طالت وستطول معظم البلدان ، وقد فاقم من تلك الاثار حركة الاموال والسلع بحرية كبيرة بين المؤسسات المنتشرة في مختلف بقاع الارض كمحصلة او نتيجة لما تمخض عن ظروف الانفتاح الاقتصادي بين الدول وخصوصا دول العالم المتقدم.
- تزايد اهمية دور الدولة في ادارة النظام الاقتصادي في الدول ذات الانظمة الاقتصادية الحرة ،بعد ان كان تدخلها سمة من سمات الانظمة المخططة وكل ذلك يحدث على خلفية الازمة المالية العالمية الراهنة.

رابعا- أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في الوصول الى تقديم مساهمة متواضعة في دراسة واحدا من المواضيع المهمة التي القت بضلالها على معظم الاقتصاديات العالمية ،حيث سيتم توضيح وتحليل الازمات وبيان اثارها كمدخل لدراسة وتحليل الازمة المالية العالمية الراهنة،وبالتالي يمكن ان يؤدي ذلك الى التوصل الى اثبات صحة الفرضيات المحددة اوعدم صحتها ، كما اضافت التغيرات السريعة التي ظهرت في الاسواق العالمية وخصوصا اسواق المال والسلع أبان الازمة المشار اليها اضافت اهدافا اخرى للدراسة تتعلق بضرورة تحديد اسس ادارة او تلافي تلك الازمات والاحتياط قبل حدوثها او تلافي المرور بها في المستقبل .

المبحث الثاني / الجانب النظري :

اولا-مفهوم الأزمات وأنواعها:

تتعدد المفاهيم الخاصة بالأزمات بتعدد المدارس الفكرية إلا إنها تقترب في نظرتها وتفسيرها لها ،كما" يصعب تحديد مفهوم الأزمة، نتيجة لطبيعتها الشمولية، واتساع استعمالاتها،وكذلك اختلاف الاستخدام والسياق المطبق من قبل الكّتاب والباحثين في دراسة ألازمات "[1] .

وان للازمات مفاهيم اخرى بحسب الاسباب والاتجاهات التي تسير فيها والقنوات التي تصب فيها،لذلك نرى المفهوم الاقتصادي الذي بني على الاسباب والاثار الناشئة و المفهوم الاجتماعي والذي دائما ما يرتبط بالمستوى المعاشي وتحقيق النمو الاجتماعي، واما المفهوم السياسي للازمات فهو يرتبط بتعرض الدولة للضغوط التي لا تستطيع معها من الحفاظ على مكاسبها واستقلالها وكيانها السيادي ."ولابد من الملاحظة ان تحديد المفاهيم والانواع او الاصناف لابد ان يخضع للمعايير التالية:

1. نوع ومضمون الازمة: فهناك ازمة تقع في المجال الاقتصادي او السياسي إلخ، ووفق هذا المعيار قد تظهر ازمة بيئية، او ازمة سياسية، او ازمة اجتماعية، او ازمة اعلامية، او ازمة اقتصادية.
2. النطاق الجغرافي للازمة: ان استخدام معيار جغرافي يؤدي الى ما يعرف: بالازمات المحلية، كما يحدث في بعض المدن او المحافظات البعيدة كانهيار جسر او حادث قطار،ثم هناك ازمات قومية كالتلوث البيئي او وجود تهديد عسكري من عدو خارجي،واخيرا ثمة ازمات دولية كأزمة كوسوفا، او ازمة الانحباس الحراري او ازمة الحاسوب ونظم المعلومات مع الالفية الثالثة.
3. حجم الازمة: يشيع معيار الحجم او الضخامة في تصنيف الازمات فهناك:

* ازمة صغيرة * ازمة متوسطة* ازمة كبيرة،ويعتمد معيار الحجم او الضخامة على معايير مادية كالخسائر والاضرار الناجمة عنها.

4 . المدى الزمني لظهور وتأثير الازمة:وهنا يمكن التمييز بين نوعين:

* الازمة الانفجارية السريعة: وتحدث عادة بسرعة، كما تختفي ايضا بسرعة
* الازمة البطيئة الطويلة: تتطور هذه الازمة بالتدرج ، ولا تختفي هذه الازمة سريعا.

1. Fink, Steven (1989), Crisis management. American management, New York, Association, Vol (7), No. (1).

5. طبيعة التهديدات التي تصنع الازمة: فهناك تهديدات خارجية موجه ضد المعلومات، ومجموعة متعلقة بالاعطال والفشل، وتهديد خارجي موجه ضد اقتصاد المنظمة، والخسائر الفادحة، وتهديدات نفسية، والامراض المهنية.

6. اسباب الازمات: اعتمادا على الاسباب المؤدية للازمات يمكن تقسيمها الى:

*** ازمات تظهر نتيجة تصرف او عدم تصرف المنظمة وتتضمن الاخطاء الادارية والفنية او الفشل في تحقيق اساليب العمليات المعيارية.**

*** الازمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.**

*** الازمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي سبب في حدوثها.**

*** الازمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.**

7. طبيعة اطراف الازمة: استنادا إلى طبيعة الطرف او الاطراف المنخرطة في الازمة او تأثيرها على الدولة يمكن التمييز بين الازمات الداخلية والازمات الخارجية، فاذا تعلق الامر بأحد جوانب السيادة الخارجية للدولة او انخرط طرف خارجي في الموقف كانت الازمة دولية خارجية كما هو الحال في النزاعات البرية والجوية والحروب والتهديد باستخدام القوة العسكرية,, الخ، اما اذا ارتبط الامر بتفاعلات القوى السياسية والمجتمعية في الداخل كانت الازمة داخلية .[1]

وبناءا على تلك التصنيفات تصاغ المفاهيم والتعاريف للازمة ،وبذلك تعددت التعاريف التي عرفت بها. فمنها من ركز على موقف الأزمة وما يتضمنه من تهديد أو خطر ومنها من ركز علي نتائج الأزمة وجوانبها السلبية ومنها ما ركز علي الإستجابة المطلوبة لمواجهة الأزمة. ومنها ما ركز علي الجانب الإيجابي والسلبي للأزمة .ويعلق على هذا الدكتور محمد رشاد الحملاوي في كتابه(إدارة الأزمات) تجارب محلية وعالمية على هذا الاختلاف في التعريف من حيث مفهوم الأزمة والتفريق بين الاشياء التالية:-

1-الواقعة Incident وهي شئ حدث وانقضي أثره وهي خلل في مكون أو وحدة أو نظام فرعي من نظام أكبر .

2 - الحادث Accident فهو خلل يؤثر تأثيراً مادياً علي النظام بأكمله مثال ذلك المصنع كله أو المنظمة أو الصناعة .

3 - الصراع Conflict حدوث شئ يترتب على تعرض الهيكل الرمزي للنظام للخلل أو الاضطراب ولكن ليس بدرجة تصل إلى تحدي الإفتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام.

---

[1] شومان ،محمد"الازمات وانواعها" صحيفة الجزيرة السعودية على الانترنيت العدد 10325في 4-1-2001 الموقع www.al-jazirah.com

4 – الأزمة Crisis فهي عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً علي النظام بأكمله كما أنه يهدد الافتراضات .

ويقصد بالازمة توقف الحوادث المنتظمة والمتوقعة ومن الناحية الادارية يقصد بها اضطراب فى كيان المنظمة او المؤسسة يؤدى الى اختلال مجموعة العلاقات المنظمة وبالتالى يفقد متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها او التعامل معها تعاملا سليما.كما انها أي الازمة هي موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويخرج عن إطار العمل المعتاد، ويتضمن قدراً من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة أن لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت ويتطلب إستخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة ودقة في رد الفعل ويفرز أثاراً مستقبلية تحمل في طياتها فرصاً للتحسين والتعلم[1]وعرفت ايضا على انها هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة،وتنطوي في أغلب الاحيان على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة.[2]الا ان اخطر انواع الازمات هي الازمة الدولية من حيث الاثار ووقت المعالجة وحصر اسبابها بسبب تعدد وتداخل اطراف الازمة ولذلك ينقسم علماء العلاقات الدولية في هذا الشأن "الى فريقين:

اولهما: ينظر الى الازمة الدولية من خلال منظور تحليل النسق، والتي ترى ان الازمة الدولية هي نقطة تحول في تطور النظام الدولي العام او احد نظمه الفرعية قد تؤثر فيه بالسلب او الايجاب، وانه يتزايد معها احتمالات نشوب الحرب واستخدام القوة العسكرية بين اطراف الازمة.

وثانيهما: يتمحور حول تحليلات مدرسة صنع القرار التي ترى ان الازمة الدولية هي موقف بين دولتين او اكثر يتسم بخصائص ثلاث هي:

*** موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للاهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول .**

*** موقف يدرك فيه صناع القرار ان الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذه هو وقت قصير.**

*** موقف مفاجئ ، حيث تقع الاحداث الصانعة للازمة على نحو يفاجئ صانع القرار.**

وقد حاول فريق ثالث من علماء العلاقات الدولية ايجاد تعريف توفيقي بعد تعريف مدرسة النسق ومدرسة صنع القرار للأزمة الدولية فعرفها بانها:

---

[1] الشربجي ،فوزي"ادارة الازمات"الموقع الالكتروني www.knoll.beta

[2] البريدي ،عبدالله بن عبدالرحمن"الابداع يخلق الازمة"ملخص كتاب منشور على الموقعwww.mahaty.com

موقف ينشأ عن احتدام صراع بين دولتين او اكثر، وذلك نتيجة سعي احد الاطراف الى تغير التوازن الاستراتيجي القائم لصالحه، مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم ومصالح واهداف الخصم الذي يتجه الى المقاومة، ويستمر هذا الموقف لفترة قصيرة ومحدودة، قد يتخللها لجوء الاطراف الى استخدام القوة العسكرية وينتهي موقف الازمة غالبا الى اقرار نتائج هامة مؤثرة في النظام الدولي العام او احد نظمه الفرعية.وقد سبقت الاشارة الى ان كل علم من العلوم الاجتماعية او الطبيعية يدرس الازمة من زاوية اهتمامه، وفي ضوء المسلمات والنماذج الارشادية **paradigm** التي يعتمد عليها، من هنا تعددت وتنوعت محاولات تحديد مفهوم الازمة، ولكن رغم هذا التعدد الا ان هناك سمات او خصائص عامة متفق عليها بين الباحثين فيما يتعلق بالازمة نوجزها في :

1. المفاجأة، فهي تحدث بشكل غير متوقع وهي حدث سريع وغامض.
2. . جسامة التهديد، والذي قد يؤدي الى خسائر مادية او بشرية هائلة تهدد الاستقرار .
3. مربكة، تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتوجد حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة.
4. . ضيق الوقت المتاح لمواجهة الازمة، فالاحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع.
5. .تعدد الاطراف والقوى المؤثرة في حدوث الازمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما تحدث صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وادارته، وبعض هذه الصعوبات ادارية او مادية او بشرية او سياسية او بيئية الخ.[1]

ومن حيث الاهمية والتنوع وسرعة انتقال الاثر على كل مفاصل دوائر الازمة وكذلك صعوبة المعالجة ،نجد الازمات المتعلقة بالاقتصاد تقفز في صدارة تلك الازمات المشار اليها،وهي تاخذ تصنيفات وانواع متعددة لعل من اهمها الازمات المالية التي تقسم الى ما يلي :[2]

1.<u>الأزمات المصرفية</u>: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالى يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتسمى فى تلك الحالة أزمة مصرفية " **Systematic Banking Crisis**". وعندما يحدث العكس، أى تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض

[1] شومان،محمد"الازمات وانواعها"مصدر سبق ذكره

[2] محمد حمزات–الأزمة المالية المفهوم والأسباب– www.syrianeconomic.com

خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة فى الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان او **Credit Crunch**. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث فى بريطانيا لبنك " **Gurney & Over end**" وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة **Bank of United States**" فى عام **1931** وبنك "**Bear Stearns**".

2.<u>أزمات العملة وأسعار الصرف</u>: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على آداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات **Crisis of Payments Balance**. وتحدث تلك الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالى تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث فى تايلاند وكان السبب المباشر فى اندلاع الأزمة المالية فى شرق آسيا عام **1997**.ويلاحظ ان بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالى، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً فى تباطؤ النمو الاقتصادى وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

3.<u>أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات"</u>: تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "**bubble**". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. فى هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

وبناء على ماذكر اعلاه فلابد ان نشير الى انه ليس بالضرورة "أن تكون الأزمة نقطة تحول سلبية، وإنما قد تكون فرصة للاستثمار نحو التقدم والنجاح،كما ان التعقيد والتشابك، وتداخل الأسباب بالنتائج ، وسرعة تلاحق الأحداث ؛ قد يزيد من درجة الغموض في مواجهة الأزمة ، وعدم التأكد ، ونقص المعلومات ، وضيق الوقت ؛ للتفكير في مواجهة الأزمة ، باتخاذ قرارات صائبة وسريعة ، وفقدان السيطرة على مجريات الأمور ، وتهديد كيان المنظمة ، وفقدان التوازن الناتج عن الشعور بدرجة عالية من التوتر في بداية الأزمة ، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع

لمواجهتها، يتطلب مواجهة الأزمة عمليات فعالة لإدارتها بشكل سليم ، للحد من نتائجها (آثارها) السلبية."[1]

ثانيا- مفهوم وأسباب الازمة المالية العالمية

أصبحت الازمة المالية مصطلحا يتردد على جميع القنوات الفضائية ونشرت المقالات والدراسات عنها في الصحف والمجلات والكتب ،كما عقدت له اكبر المؤتمرات ،خرج منها المؤتمرون والكتاب بكثير من الاستنتاجات والتوصيات،الا ان الابرز فيها هو اعتبارهم للازمة السبب الذي التي علقت عليها كل الإخفاقات في الاقتصاديات العالمية وخصوصا الغربية منها، كما انه الوسيلة التي عادت من خلالها المؤسسات الى ما كانت قد ابتعدت عنه وانتقدته الا وهو الاستعانة بالدولة والسماح بتدخلها بعد ان كانت من سمات النظم الاقتصادية المخططة ، وبذلك اصبح التعرف على ماهية هذه الظاهرة التي كتب فيها عدد ليس بالقليل واعتبروها ظاهرة معقدة ومتشابكة ومهمة للكثير من المهتمين بها،" وفي الوقت الذي بدا العالم يعود الى كتابات كارل ماركس والنظريات الاشتراكية،ظهرت في روسيا نظريات وتقارير وتنبؤات اخرى لعل اهمها التصور الذي طرحه الخبير الاقتصادي الروسي اندريه كوبياكوف والذي توقع حدوث الازمة المالية والاقتصادية العالمية مبكرا واستندت معظم التنبؤات الى التصور الذي وضعه العالم الروسي نيكولاي كوندراتييف في السنوات العشرين الاولى من القرن الماضي وفي تصوره ان النظام الراسمالي يتارجح بين الصعود والهبوط في كل مرحلة تدوم خمسين عاما ابتداءا من عام **1926** .

لقد نال موضوع الازمة المالية والمالية اهمية متميزة من خلال ما حظي به من البحث والدراسة وقد"قيل الكثير عن تلك الازمة وإنّها غيّرت الكثير في المشهد الاقتصادي العالمي وإن الرأسمالية المالية قد سقطت والأيديولوجية الليبرالية قد أصبحت من متاع الماضي. بل ولم يمر يوم تقريبا دون أن يتم الإعلان عن موت الرأسمالية وأن مرحلة جديدة تنتظر البشرية.[2]وكما تعددت مفاهيم وتصنيفات الازمات المشار اليها فان مفاهيم الازمة المالية تنوعت بتوع اتجاهاتها الا ان

---

[1] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع الى:

أ. العمار، عبد الله " دور تقنية ونظم المعلومات في إدارة الأزمات والكوارث" دراسة تطبيقية على المديرية العامة للدفاع المدني، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2003ص20

ب. عبد الله عادل " إدارة الأزمات كأحد الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة والمفاهيم والمناهج" مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 9، العدد 30. 2003

[2] مخلوف ،د.محمد –الازمة المالية الثابت والمتحول–www.alaswak.**net**

"من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ فى بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى."[1] وعرفت الازمة المالية عل انها " الانخفاض المفاجيء في اسعار نوع او اكثر من الاصول ، والاصول هي قد تكون راس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية مثل (الالات والمعدات والابنية) او اصول مالية مثل حقوق ملكية لراس المال المادي او للمخزون السلعي ، مثل الاسهم وحسابات الادخار مثلا ، او انها حقوق ملكية للاصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية (للنفط او للعملات الاجنبية مثلا) فاذا انهارت قيمة اصول ما فجاة فان ذلك قد يعني افلاس او انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها فمثلا اذا حصل انهيار مفاجيء في سوق الاسهم ،او في قيمة عملة دولة ما او في سوق العقارات او في مجموعة من المؤسسات المالية فان الاثر سيمتد بعد ذلك الى باقي الاقتصاد."[2]

وعن أسباب الأزمة المالية الحالية يقول الخبير كوبياكوف إن صناعة الإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر والإنترنت والهاتف المحمول شكلت قاطرة للاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة من الزمن، وانهالت الاستثمارات على هذه القطاعات ،بالتالي تباطئت وتيرة نمو الصناعة في بداية الالفية ،ويضيف قائلا ان السوق لم يعد يطلب اعدادا هائلة جديدة من اجهزة الكومبيوتر والهواتف المحمولة ويوضح أنه سرعان ما اندفع أصحاب الأموال للبحث عن أماكن لتوظيف الأموال بما تدر عليهم إيرادات كبيرة خارج القطاع الصناعي، ووجدوها في مجال أسواق المال وهو مجال اقتصادي وهمي افتراضي في جانب كبير منه، ولا بد من أن يتبدد الوهم طال الزمن أو قصر وبرأي كوبياكوف أن الازمة المالية العالمية الحالية سوف تستمر إلى أن يتبخر ما هو وهمي افتراضي في أسواق المال وذلك عن طريق تخفيض قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ. ويؤكد الخبير الاقتصادي الروسي أن هذا ما سيحدث في الأعوام القليلة المقبلة. ولا يمكن أن يدخل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة جديدة من النهوض لمجرد أن يتحرر مما يسميه الخبراء بالفقاقيع المالية، بل يتطلب الأمر قاطرة جديدة تجر الاقتصاد العالمي الى سكة التقدم ثانية. وقد تتمثل هذه القاطرة في التكنولوجيا الحيوية أو التكنولوجيا الطبية الجديدة أو صناعة المواد بمواصفات محددة أو تكنولوجيا النانو[3].

ان الانهيار المسبب للازمة المالية يحصل عادة نتيجة حدوث خلل بالأسعار(فقاعة سعريه)نتيجة لبيع او شراء كميات ضخمة من الاصول المالية او المادية كالعقارات والاسهم باسعار

---

[1] حمزات ،محمد –الازمة المالية المفهوم والاسباب– www.syrianeconomic.com

[2] علوش ،ابراهيم –نحو فهم منهجي للازمة المالية الدولية –موقع mobile@ahjazeera.net

[3] كوبياكوف،اندريه"الازمة الاقتصاية العالمية تدوم حتى عام 2015موقعCNNArabic.com

تزيد كثيرا عن اسعارها الحقيقية وهذا ما يسمى بالفقاعة وان تلك الفقاعات تحدث عادة في اسواق المضاربة أي البيع والشراء بقصد المتاجرة وليس بقصد الاستخدام.وبالتالي اجمع الكتاب على ان السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية يعود الى سوق العقارات ، من خلال التمويل والرهانات العقارية التي منحت الى المستهلكين او الافراد الذين عجزوا في مراحل متقدمة عن السداد.وعلى صعيد متصل فان ازمة الرهون العقارية (الفقاعة العقارية) التي انفجرت في الولايات المتحدة الامريكية في اب اغسطس 2008 تعتبر ابرز ما تمخض عن الازمة بل هي اوضح صورها وهي بداية ظهور الازمة على مستوى العالم ككل ، الا ان هناك دراسة[1] "تعود بهذه الازمة إلى عام 2006 ونشوب ما سمي بـ"أزمة القروض العالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، و ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين،وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر،واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن.ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية،وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وأزداد عددهم مع مرور الأشهر ليحدث جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار.كما ساهمت الشركات المساهمة كذلك في حدوث الازمة من خلال تداول أسهمها في البورصة فتصبح قيمة هذه الشركة أضعاف قيمتها الحقيقة نتيجة للمضاربة على أسهمها, وهذا معناه بيع أوهام لا أكثر فربما دفع مضارب مليون دولار في شركة لعله يحصل على 10% منها, ولكنه يكتشف أن الشركة لا تساوي كلها بجميع ما فيها نصف المليون.،وبذلك انقسم الإقتصاد الرأسمالي إلى نوعين من الإقتصاد أو الأسواق :

<u>الأول</u> :هو الإقتصاد الفعلي وفيه يكون إنتاج وتسويق السلع والخدمات الفعلية ، والثاني: هو الإقتصاد المالي ، وهو ما يسميه بعضهم بالإقتصاد الطفيلي القائم على الشركات المساهمة والبورصات والأسواق المالية التي يتم فيها بيع وشراء الأسهم والسندات، والبضائع دونما شرط التقابض للسلع بل تشترى وتباع مرات عدة ، دون انتقالها من بائعها الأصلي، وهو نظام باطل يُعقِّد

[1] فارس،هيثم" البحث عن اسباب الازمة المالية "نشرته وكالة انباء الشرق الاوسط ،موقع قناة فرانس 24، سى ان ان، موقع قناة الجزيرة والموقع الالكتروني www.masrawy.com

المشكلة و لا يحلها، حيث يزيد التداول وينخفض دون تقابض بل دون وجود سلع...، كل ذلك يشجع المضاربات والهزات في الأسواق، وهكذا تحدث الخسائر والأرباح بطرق شتى من النصب والإحتيال وقد تستمر وتستمر قبل أن تنكشف وتصبح كارثة اقتصادية.[1]

ومع كل ما تقدم لابد ان نشير الى" ان هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة و تأثير وحجم تلك الأزمات، مثل:

• عدم الموائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية: حيث لا تتناسب المخاطر التى تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالى تتعرض لامكانية التعثر والإفلاس. فعلى سبيل المثال حين تتيح البنوك سحب الودائع فى أى وقت بينما تتوسع فى الاقراض طويل الأجل – كالقروض لتمويل شراء العقارات مثلاً – فهى بذلك تتحمل مخاطر مالية مرتفعة. كذلك الحال بالنسبة للدول، فكثير من الاقتصاديات النامية تلجأ الى إصدار سندات قيمتها الاسمية مقيمة بالدولار أو اليورو، وهو ما قد يؤدى الى عدم تناسب القيمة الاسمية لالتزاماتهم – أى السندات المصدرة– وأصول تلك الحكومات المتمثلة في الضرائب المحصلة بالعملة المحلية. وفى تلك الحالة تظهر امكانية حدوث ما يسمى بحالة التعثر عن سداد الالتزامات أي عندما تعجز تلك الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها من العملة الأجنبية عند استحقاق تلك السندات.

• أثر العدوى أو ما يسمى"**Contagion Effect** " أى انتقال الأزمات المالية – مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم – وانتشارها في دول أخرى. ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة فى أكثر من دولة فى ذات الوقت نتيجة لانتشار غير مبرر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعانى منها الاقتصاديات التى انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت"[2]وقد نتفق أو نختلف في حجم الصدمة التي أحدثتها أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الأمريكي والأوربي، وكذلك على الدول المرتبطة بهما اقتصاديا، ولكن ما لا يختلف عليه الجميع أن هذه الصدمة خلفت مجموعة من الدروس المستفادة يمكن الخروج بها ومن أسباب وقوعها، وكذلك كيفية التعامل معها.

من خلال الاستعراض السابق لاسباب حدوث الازمة المالية فقد اكتشفنا وجود" فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي ما لبثا أن انفجرتا ليحدثا الأزمة الأولى: فقاعة الربا، والثانية: فقاعة بيع الديون،

---

[1] عاهد ناصرالدين" الأزمة الإقتصادية العالمية...أسباب وحلول"الموقع www.alwatanvoice.gmail.com

[2] محمد حمزات –الازمة المفهوم والاسباب–مصدر سبق ذكره

وكل منهما يرتبط بالآخر .فبوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام إلى 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما Fane Mai"و" Freddy Mack " خسائر بالغة حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليون دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.وأما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال "توريق" أو "تسنيد" تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة.[1] بالاضافة الى ما يتعلق بالمبالغة والتضخيم لاسعار اسهم الشركات في الاسواق المالية بمستويات تفوق كثيرا قيمتها الحقيقة وكما تم توضيحه سابقا.

من جانب آخر فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة وابرز مصادرها الشركات المتعددة الجنسية ،لانها تستحوذ على أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ،قد تسبب أزمات اقتصادية واجتماعية في البلدان المستثمر فيها ،ذلك لان مجالات تاثير الاستثمار الاجنبية تتوسع لتشمل اسواق الاوراق المالية ،اسواق السلع ،اسواق الذهب ، اسواق العقار والانشطة الاقتصادية الاخرى الموزعة بين الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات ،وان شمولية هذه الاستثمارات تجر معها صعوبات كبيرة تتطلب قدرات عالية بشريا وتقنيا وبذلك فان احتمالية او حتى حتمية حدوث الاثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي ندرجها في ادناه قد تكون ارضية او بيئة صالحة لحدوث الازمات ،وهذه السلبيات هي:"

1. هناك بعض القيود تقوم بفرضها الشركات المستثمرة الأم على فروعها في دولة معينة أو في كل الدول ،حيث كثيراً ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية أو لا يسمح لتلك الشركات بالتصدير إلا لأسواق معينة.

[1] دوابه ،د .أشرف محمد " الأزمة الاقتصادية العالمية.. الطريق الأول هو الحل"موقعwww.islamonline.net

2. بسبب استخدامها لأساليب إنتاجية كثيفة رأس المال فضلاً عن اعتمادها الخبراء الأجانب تكون مساهمتها محدودة في خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة, كما أن اعتمادها على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج جعلتها لا تتكامل مع المشروعات المحلية.
3. ان المستثمر الاجنبي في ظل ذلك قد يتجه نمو استنزاف الفائض الاقتصادي للبلد، وعادة ما يتوجه الاستثمار نحو انشطة لا تساهم في زيادة الصادرات.
4. ان تحويلات الارباح و العوائد المترتبة على الاستثمار تقلل من الادخارات المحلية الاجمالية، حيث ينشأ عن ذلك تجاوز المدفوعات العكسية لعوائد الاستثمار تدفقات رؤوس الاموال الجديدة لاسيما ان هذا الاستثمار يتضمن استخداما لموارد مالية محلية من خلال الاقتراض من البنوك المحلية مولدا عجزا صافيا في الموارد المالية للبلد.
5. من الممكن ان تؤثر الاستثمارات الاجنبية على السيادة الاقتصادية ولاستقرار السياسي للبلد من خلال التحكم في استقلالية البلد المضيف و استحواذها على الشركات الوطنية والتغلغل في القطاعات الاقتصادية بحيث تهدد سيادة البلد.
6. ان فرض اسعار مرتفعة لتحقيق مستويات مرتفعة من الارباح تؤثر سلبا على الادخارات المحلية.
7. قد يقوم الاستثمار الاجنبي باستنزاف الفائض الاقتصادي للبلد النامي من خلال تسريب موارده للخارج .[1]

كما لابد ان نشير في هذا الصدد الى ان البلدان النامية قد تكون من اكثر الدول استعدادا لحدوث الازمات فيها من جراء الاستثمارات الاجنبية ،على خلفية أن البلدان النامية تعاني من صعوبات جمة و تجمعها صفات مشتركة وهي:"

1. نقص وضعف البنى الأساسية، وندرة رؤوس الأموال وسوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.
2. عدم مرونة السياسات النقدية والمالية، وارتفاع مستوى المديونية لهذه الدول.
3. نقص البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية،وانخفاض مستوى التعليم.
4. انتشار البيروقراطية والرشوة والمحسوبية،وعدم الاستقرار السياسي.

[1] بو درمانة ،مصطفى"تاثير العولمة الصناعية على اقتصاديات الدول النامية–دراسة حالة الجزائر"اطروحة دكتوراه،جامعة فرحات،كلية العلوم الاقتصادية ،سطيف الجزائر ،2009ص259،246

المبحث الثالث / الاطار العملي

اولا-الازمة المالية العالمية :

بعد ان تم الانتهاء من تقديم العرض النظري لموضوع البحث اصبح من الممكن ان نعرض الواقع الراهن والمتوقع باسلوب تحليلي يتناسب ومفردات الدراسة وبمقتضى رؤية الباحث والمصادر والقراءات المختلفة للدراسات والبحوث التي تصدت لجوانب الازمة المالية العالمية او اشارت لها ووفق رؤية علمية ترتبط بالكتاب والباحثين الاخرين.

1- تداعيات الازمة المالية العالمية:

بعد ان اجتاحت الازمة المالية العالم وانعكست اثارها على كل مفاصل اقتصادياته مهما اختلفت مذاهبها الاقتصادية وان كانت بدرجات متفاوته فقد شهدت كبريات الدول تغيرات كبيرة لم تحصل منذ فترات طويلة تصل الى القرن ،"ولا شك أن الأزمة المالية التي انطلقت من "العرين" الليبرالي الأميركي قد هزّت القناعات، وقبلها المواقف، إذ رأينا العديد من رؤوس الدول وأصحاب القرار الذين كانوا حتى الأمس القريب من أكثر المعجبين بالموديل الأميركي بسبب ما يؤمنّه تحديدا من الحريّة الاقتصادية، بعيدا عن تدخل الدولة، قد تراجعوا اليوم كي يطالبوا بتعزيز دور الدولة في مجمل العملية الاقتصادية كي تؤمّن استتباب النظام"[1]،على خلفية التداعيات الكبيرة لتلك الأزمة وعدم تناسب قدرة المؤسسات لادارة الازمة وتلافيها لشموليتها وضخامة الخسائر والتداعيات التي نجمت عنها. "وعلى الرغم من كل الاجراءات المتخذة في مختلف دول الازمة الا انها لم تمنع انتشار الازمة عالميا وقد عبرت عن انتشارها بوضوح في تراجع اسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونك كونك واندونسيا وسنغافورة وتايوان وكان تراجع سوق الصين اقل من نظيراتها الاسيوية حيث اعلنت البنوك في الصين انها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الامريكي،واما في اوربا فقد وصف المحللون الماليون الازمة هناك بانها ازمة خطيرة تهدد النظام المالي الاوربي ولكنها ليست كارثية فقد تراجعت اسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا وانخفض مؤشر (فاينانشيال تايمز) وداكس البريطاني وكاك 40الالماني وفوستي الفرنسي وميبتل البريطاني وتوبكس الايطالي وناسداك وداو جونز"[2]

---

[1] د.محمد مخلوف –مصدر سبق ذكره

[2] الداوي ، الشيخ "الازمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها"دراسة مقدمة لمؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي –جامعة الجنان – لبنان 13-14 اذار 2009 ص12-13

" لقد قدَّرت بعض المصادر المالية خسائر الرهن العقاري بنحو "300" مليار دولار في أمريكا وحدها، و"550" مليار دولار في دول العالم الأخرى! فبدأت الدول، وبخاصة الغنية، تضخ الأموال بالمليارات إلى الأسواق المالية لإسناد السوق وتوفير السيولة لتحريك عملية الاقتصاد، بل إن بعضها تدخلت مباشرة لدرجة وصلت التأميم لبعض المصارف كما حدث في بريطانيا! [1] وتراجع الاقتصاد الامريكي بمقدار 5.5%مخالفا التوقعات بتراجع اكبر خلال الربع الاول من 2009 وشهدت الموازنة الأمريكية عجزا قياسيا نهاية الشهر السادس من 2009 ليسجل رقما مقدارة 189.7مليار$ الا ان منظمة التجارة العالمية توقعت انكماشا في التجارة العالمية مقدارة 10%[2]،ولم تكن الدول الكبرى الاخرى بمنأى عن الاثار وهي التي تتمتع بأنظمة ديمقراطية منتخبة، فيتوقع خبراء مصرف كوميرتس (بنك ألماني) أن تكلف الأزمة المالية الراهنة الاقتصاد العالمي أكثر من 10 تريليونات دولار حتى نهاية العام الحالي.وذكر ايضا أن المؤسسات المالية في العالم تكبدت نحو تريليون و600 مليار دولار من هذه الخسائر عبر شطب أصول بنكية وإفلاس كثير من البنوك جراء الأزمة، أما خسائر قطاع العقارات في الولايات المتحدة وبريطانيا فبلغت نحو 4 تريليونات و650 مليار دولار.كما تسببت الازمة المالية الحادة بخسائر تقدر بنحو 4تريليونات و200 مليار دولار خلال عام 2009. وتشير حسابات "بنك كوميرتس" إلى أن نصيب كل شخص من سكان العالم من هذه الخسائر يبلغ أكثر من 1500 دولار.[3]

وفي الاتحاد الأوروبي فقد توقعت المفوضية الاوربية تراجعا بالناتج المحلي الاجمالي بمنطقة اليورو مقداره 4% خلال عام 2009 و"إن أوروبا الغنيّة تتوقع، حسب تقديرات خبرائها، عامين قادمين 2009 و2010 عسيرين على مستوى النمو الاقتصادي، فما بالك بالبلدان الفقيرة في إفريقيا وآسيا وغيرهما؟![4] كما ان الاتحاد الاوربي ضاعف القروض المنقذة لاقتصادات اوربا الشرقية لتصل الى 67 مليار $ ،بالاضافة الى قيام المركزي الاوربي باقراض البنوك التجارية 622 مليار $ بفائدة متدنية لانقاذها من الانهيار.وهذه القروض والمنح بضخامتها تؤشر خطورة الازمة وشموليتها.

وفي اسيا واهم دولها الصين ذات الاقتصاد الكبير فقد استمر تراجع صادراتها حتى وصل الى 22.6% بالاضافة الى تراجع الاستثمارات بنسبة 22.5% لغاية ابريل من عام 2009 وحتى الطلب على النفط سيشهد انخفاضا سنويا كبيرا لم يشهده منذ 28 عاما بحسب وكالة الطاقة الدولية ، اما

---

[1] عاهد "مصدر سبق ذكره

[2] الازمة المالية تدفع الامريكيين...مصدر سبق ذكره

[3] محمد،هشام"عام على ازمة المال ...العالم بانتظار الاسوا"موقع islamonline.net

[4] د.محمد مخلوف– مصدر سبق ذكره

الاقتصاد الياباني فقد شهد انكماشا فصليا لم يشهده منذ 60 عاما ، كذا الحال بالنسبة لسويسرا فانها على الرغم من انها بعيدة عن الاحداث فإنها شهدت انخفاضا بالناتج المحلي مقداره 1% خلال الربع الاول من عام 2009.

وعلى صعيد انتاج النفط ،تشير أحدث الدراسات والتحاليل إلى أن الازمة المالية الراهنة، واحتمالية تذبذب أسعار النفط وتشديد شروط الائتمان على القروض، ستكون لها تأثير كبير في مستوى إنتاج النفط على المدى القصير بصورة عامة وعلى الإمدادات النفطية من المنتجين من خارج منظمة الأقطار المصدرة للنفط بصورة خاصة." وقد تضررت بالفعل، على سبيل المثال الإمدادات النفطية من المناطق الناضجة Mature Regions مثل روسيا وأمريكا الشمالية وبحر الشمال بصورة كبيرة منذ تفاقم الأزمة في الخريف الماضي لعام 2009 و2010.وان المسألة المهمة والحرجة في هذا المجال هي مدى تأثر شركات النفط الصغيرة بهذه الأزمة؟ وما تأثير ذلك في توقعات مستوى الإنتاج؟ المتوقع ستكون الأشهر القليلة المقبلة حاسمة، على الرغم من أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم الآثار الكاملة في الإمدادات النفطية على المدى القصير، لكن من الواضح بالفعل أن بعض النفقات الرأسمالية في ميزانيات Budgets الشركات النفطية قد تم تقليصها بالفعل بصورة كبيرة, كما أن المشاريع الحالية هي الأخرى تعاني التأخير[1]

كما انعكست الازمة بتداعياتها على الاقتصاديات العربية "ومن المواقع العربية الأولى التي تأثرت بهذه الأزمة هي مصر والأردن والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا. كما ان دول مجلس التعاون الخليجي قد تضررت غالبيتها من جراء الازمة المالية العالمية وكانت اشدها تاثرا هي امارة دبي ،كما تاثرت الشركات الخليجية العاملة في شمال افريقيا والتي يبلغ عددها ثلاثين شركة. وقد نفذت إحداها نصف العقود المقدرة بـ50 بليون دولار في الجزائر سنة 2008، الأمر الذي قاد الى تباطؤ عملية التنفيذ النهائية.كما تتوقع تونس مراجعة المشاريع المقدرة بستين بليون دولار على مدى 15 سنة ،كما ان توقعات خبراء المال تشكك في استمرار الكمية التي يحولها المغتربون سنوياً إلى ذويهم في لبنان، والمقدرة بأربعة إلى خمسة بلايين دولار. ومثل هذه الأموال تشكل مورداً يخفف من العجز الحاصل، وتحمي الدولة من إضرابات العاطلين عن العمل الذين تقدر نسبتهم بخمسين في المائة عقب اقفال 400 مصنع. إضافة إلى مضار سياسة الركود، فإن الأرقام الأخيرة تشير إلى وصول سبعة آلاف شاب عاطل عن العمل، بينهم ثلاثة آلاف صرفوا من مؤسسات في الخليج. ومن

[1] ابو الصوف،د.نعمت " الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على مستقبل الإمدادات النفطية"دراسة منشورة على موقع الصحيفة الاقتصادية الالكترونية

المتوقع أن يتضاعف هذا العدد في حال باشرت المصارف الأجنبية في صرف موظفيها في أوروبا."[1] وفي الخليج خصصت قطر نحو 4مليار$ لشراء المحافظ العقارية لدى البنوك القطرية لانتشالها من احتمالية نقص السيولة والوقوع بصلب الازمة ، فضلا عن اضطرار الامارات الى الانسحاب من الوحدة النقدية الخليجية كما انها أنشئت بنك برأس مال 2.7 مليار $ في الوقت نفسه.كما تؤكد المؤشرات وجود مخاطر عديدة من المتوقع أن تلم باقتصاديات الدول العربية، وبخاصة الخليجية منها، وعلى عدة أصعدة.. وذلك يعود الى "ضخامة الاستثمارات العربية في الخارج بنحو 1.4 تريليون دولار، بعضها في شركات الرهن العقاري، وبعضها بالبنوك التي أعلن عن إفلاسها وتم بيعها لبنوك أخرى، وسوف تكون الخسائر العربية في إطار ملكيتها لأسهم أو وجود حصص ملكية مباشرة في هذه البنوك، ويزيد من احتمالية وجود خسائر عربية من جراء هذه الأزمة التوجه الخليجي بامتلاك حصص كبيرة في مؤسسات مالية وبنوك من أجل تنوع الاستثمارات بعيدا عن النفط والغاز.فضلا عن خسائر الاستثمارات العربية المباشرة في قطاع العقارات في أمريكا والغرب.وهناك أيضا مخاطر على مستقبل الصناديق السيادية، والتي تمتلكها بعض بلدان الخليج، والتي تقدر استثماراتها بنحو 750 مليار دولار، حيث منيت هذه الصناديق بخسائر كبيرة خلال العام الفائت.

وكان القطاع العقاري واحدا من القطاعات التي شهدت تدفقات استثمارية ضخمة، سواء في بلدان الخليج أو في بلدان عربية أخرى مثل مصر ولبنان والمغرب،بسبب ارتفاع السيولة كنتيجة لارتفاع اسعار النفط بعد 2003 مما أوجد نوعا من المضاربة على الأراضي والعقارات لا زالت تداعياتها وملامحها قائمة داخل بلدان المنطقة،وتشير بعض التقديرات إلى أن الاستثمارات العقارية في منطقة الخليج وحدها سوف تصل لحجم 4 تريليون دولار في عام 2010، ولكن مما يؤسف له أن معظم هذه الاستثمارات اتجهت بشكل كبير للإسكان السياحي والفاخر، حيث إنه من المتوقع أن يشهد قطاع العقارات في المنطقة العربية نوعا من الركود خلال المرحلة المقبلة، تأثرا بالأزمة العالمية نظرا لارتباط الاقتصاديات العربية بالاقتصاد الأمريكي والدول الغربية بدرجة كبيرة.[2]

وفي هذا الاطار فقد جاء بالدراسة التي أجراها معهد كارنيغي للسلام الدولي عرضا لآثار الازمة المالية العالمية وتبعاتها على العالم العربي، وكان هدف الدراسة الصادرة بعنوان "رد فعل الدول العربية على الأزمة المالية العالمية" هو التعرف عن كثب على تأثيرات الأزمة على الدول

---

[1] – سليم نصار –قراءة في تداعيات الأزمة المالية على العالم العربي www.alquds.com/node

[2] الصاوي ،عبدالحافظ"أزمة الرهن العقاري.. كأس وكل العرب شاربه "موقع www.islamonline.net

العربية وتداعياتها على أكثر من مستوى. جاء فيها رائيا اقل تشاؤما مفاده" إلى أنَّ التأثيرات السلبيَّة المصاحبة لأزمة ظلت محصورة حتى الآن في خفض معدلات النمو ولم تدفع تلك الدول إلى الدخول في حالة من الركود الإقتصادي بعد.وذكرت الدراسة أن الدول العربية اتخذت خطوات ومواقف متباينة للتخفيف من حدة الازمة المالية العالمية. ففي مواجهة تدهور أسعار النفط وانخفاض مستويات التصدير والإستثمارات الأجنبية علاوة على تدني قيمة الأسهم وبالتالي تحويلات العاملين لبلادهم اختلفت طبيعة السياسات التي انتهجتها هذه الدول لمواجهة الأزمة ما بين منظومتين واحدة تتعلق بالتعديل وأخرى بالتمويل. [1]

اما على صعيد التداعيات على المستوى الجزئي أي وفق النظرية الاقتصادية الجزئية فمن المتوقع ان تشهد شركات الطيران العالمية خسارة مقدارها 9مليار$ في نهاية هذا العام كما تلقت بوينغ وهي من اكبر شركات الطيران بفسخ عقود الشراء منها لما يقرب 787 طائرة وأما شركات السيارات الكبرى في العالم فهي الاخرى تلقت صفعات كبيرة منها شركة جنرال موتورز التي قدمت طلب رسمي لإشهار إفلاسها لحماية نفسها من الدائنين بعد اعتزامها بيع وحدة تصنيع هامر لشركة سيتشوان الصينية بعد ان حصلت على قرض اضافي بقيمة 4مليار $ من وزارة الخزانة الاميركية كما تكبدت تويوتا خسائر سنوية مقدارها 4.4 مليار$ كما اضطرت شركة بورش الى البحث عن وسائل تمويل من خلال اجرائها مباحثات مع قطر لبيعها حصة من الشركة بالاضافة الى قيام المحكمة العليا الأمريكية وباللحظات الاخيرة بتعليق ببيع شركة كرايسلر الى شركة فيات الايطالية .

اما فيما يتعلق بشركات الاتصالات فلم تسلم هي الاخرى من تداعيات الازمة المالية العالمية حيث انخفضت مبيعاتها بنحو 9% الامر الذي اضطر كبرى شركات الاتصال وهي كيوتل الى اللجوء لاصدار سندات اقتراض بمبلغ 5 مليار$. ومن تداعيات الازمة ايضا ، فقد اغلقت حتى الان ما يقرب 120 بنك ابوابها في اميركا منذ بداية الازمة كل تلك الاحداث والتي عصفت بامريكا اولا "اضطرت اوباما الى تقديمه اكبر خطة من نوعها منذ الثلاثينات لاصلاح نظام امريكا المالي.

"ان الازمة المالية ، والتراجع الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة الامريكية والعالم دفع بالامريكيين الى العودة الى ثقافة الادخار ،وتوقع كثير من الاقتصاديين الى ان عادة الادخار لدى فئات المجتمع ستستمر الى ان ينتعش الحال الاقتصادي مجددا ، وان ذلك التغير الذي طرا على

[1] معهد كارنيغي للسلام"كيف اثرت الازمة الاقتصادية على العالم العربي"دراسة منشورة على موقع www.google.com

نمط معيشة الأميركيين قد يعتبر تغيرا حميدا يفيد تلك الطبقة من المستهلكين التي اعتادت ان تنفق اكثر مما تنتج او تكتسب "[1]

كل تلك التداعيات القت بضلالها على العنصر البشري واصبح كعادته المتضرر الاول ،وهذا بالطبع أدى إلى زيادة طوابير البطالة بعدة مئات الآلاف أي ان أثر الأزمة السلبي لم يتوقف عند المصارف وأسواق المال، بل تعدى لينال من حياة الناس ووظائفهم، ليفقد كثيرون مصادر دخلهم ولم يكن فقراء العالم يعيشون بمنأى عن تلك الأزمة، ولكن الواقع أنهم لأشد تضررا، فليست أموالهم أو استثماراتهم هي التي تواجه الخطر بل حياتهم وحياة أطفالهم؛ فقد تفشى الفقر والجوع على نحو بشع."و في مجال البطالة ايضا فقد شهد العالم اجمع تسريحا كبيرا للعاملين حيث وصل نسبة البطالة في تركيا الى 16% واما في فرنسا فان 639 الف شخص سيكونون خارج وظائفهم بنهاية عام 2009 ، وتوقعت منظمة العمل الدولية فقدان 50 مليون وظيفة في نهاية العام الحالي في العالم ،كما ارتفع معدل البطالة ليسجل 9.2% بمنطقة اليورو في نهاية ابريل بعد ان فقد 1.2مليون موظف عملهم في الربع الاول من نفس العام.[2]ومع فقدان العاملين في البلدان المتقدمة وظائفهم وانخفاض دخولهم في أحيان أخرى فإنهم سيرسلون أموالاً أقل إلى أوطانهم مما أدى إلى انخفاض حاد في التحويلات المالية التي تمثل ما يعادل 6% من إجمالي الناتج الاقتصادي للبلدان منخفضة الدخل، وحسب تقديرات البنك الدولي انخفضت نسبة التحويلات من 5 إلى 8 % خلال عام 2009 . وفي كينيا انخفضت بالفعل نسبة التحويلات بنحو 15% خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من عام 2008،والنتيجة هي وقوع حوالي 53 مليون شخص آخرين هذا العام في شرك الفقر، حيث يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم.ومن جانب اخر توقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض المساعدات الأجنبية التي تقدم لأفقر 71 بلدا بنحو 25% هذا العام بعد أن بلغت أقصاها عام 2008 حيث وصلت إلى 120 مليار دولار أمريكي.وقد وصلت اعداد المجاعة الى ما يزيد على مليار شخص، وهذا يعني أن واحدا من بين كل سبعة أشخاص ينضم لصفوف الجوعى يوميًا دون أن يعرف متى أو كيف سيحصل على الوجبة التالية، وفي هذا العام زادت اعداد المجاعة بنحو 100 مليون شخص مقارنة بالعام الماضي وأصبح العديد منهم يتناولون أطعمة أقل من حيث الكمية والجودة. [3]

2- آليات إدارة الأزمات

[1] الازمة المالية تدفع الاميركيين للادخار– صحيفة نيويورك تايمز موقع WWW.aljazeera.net

[2]الازمة المالية تدفع الامريكيين ...مصدر سبق ذكره

[3] محمد ،هشام"عام على ازمة المال..مصدر سبق ذكره

من الأخطاء الكبيرة التي وقعت فيها اغلب الدول على المستوى الكلي والمنظمات بانواعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..الخ على المستوى الجزئي ،هو انتظار وقوع الازمة ومن ثم التفكير باستراتيجيات معالجتها، وبمرور الوقت وتعدد الازمات شكلا وحجما وأثرا اصبح موضوع ادارة الازمات منهجا له صناعه ومفكريه وانصاره ، الى الدرجة التي تم التفريق معها بين شيئين كانت تفهم على انها حالة واحدة ،وهما إدارة الأزمات أم الإدارة بالأزمات؟

ثمة فرق بين هذين المصطلحين يمكن توضيحه عبر التعريف بهما،:"فإدارة الأزمات Crisis Management بعبارة يسيرة هي: معالجة الأزمة على نحو يمكن من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المنشودة والنتائج الجيدة.ومن يدير الأزمة: مدير أم فريق الأزمة؟والأزمة يجب ألا تدار فقط من خلال المدير الخارق "السوبرمان"، وإنما من خلال فريق خاص Task Force يُختار أعضاؤه بعناية فائقة، ليتم بعد ذلك تدريبهم ورفع مستوياتهم وإكسابهم المهارات اللازمة لإدارة الأزمة.والسؤال هنا من هو مدير الأزمة الفعال؟ومع ضرورة إدارة الأزمة من خلال فريق متكامل، إلا أن مدير الأزمة بذاته يكتسب أهمية خاصة، ويلزم اتصافه بصفات معينة من أهمها أنه ينبغي أن يكون قوي الإيمان بقضية الأزمة، شديد التحمل، ماضي الإرادة، يمتلك القدرة على التفكير الإبداعي ،يتسم بالمهارات القيادية في إدارة فريق الأزمة، وفي الاتصال مع كافة الأطراف ذات الصلة بالأزمة بما في ذلك الطرف الآخر "أو الخصم." أما الإدارة بالأزمات Management by Crisis فمصطلح يشير إلى: "افتعال أزمة من أجل تحقيق هدف معين."ومن هذين التعريفين ندرك أنه في الأزمات المفتعلة يستخدم مفتعل الأزمة" الإدارة بالأزمات" في حين أن الطرف الآخر يلجأ إلى "إدارة الأزمات"، [1]." كما عرفت ادارة الازمة بانها" مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة"[2]، ومنهم من عرفها على أنها نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات، من أجل تجنب وقوعها والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها؛ بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية.[3] إلا ان من المهم التاكيد على ان موضوع ادارة الازمة او الازمات مهما اختلفت الرؤية حول مفاهيمها ،فانها تتطلب ادارة قوية واعية لاعداد وتنفيذ خطة اجرائية سريعة وضرورية

---

[1] البريدي ،عبدالله بن عبدالرحمن "الابداع ...مصدر سبق ذكره

2. أبو قحف، عبد السلام ،إدارة الأزمات، القاهرة: مطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. (1999)،ص352

3. Little John, Robert. R (1983), Crisis management: A team Approach, New York: American management Association.p8

لمواجهة الموقف بصفة اجمالية ،"وممارسة عمليات منهجية علمية في إدارة الأزمة لمنع وقوعها، والحد من نتائجها (آثارها) السلبية في حالة وقوعها، واعتبارها فرصًا للاستثمار لتحقيق نتائج مرغوبة، بالإفادة من نتائجها كدروس."[1]

ان موضوع الية ادارة الازمات والتحكم بها ومعاجتها يتطلب دراسة اسباب حدوثها ليسهل وضع اسس معالجتها،وهناك مدخلان أساسيان لدراسة الأزمات تتمثل فيما يلي:-

أ. المدخل الإداري والسلوكي للأزمات:" حيث تظهر الأزمات نتيجة:-

- المعلومات الخاطئة : سواء كان ذلك متعمدا أو غير متعمدا أو كانت المعلومات غير متاحة أو قاصرة أو بها أخطاء فإن ذلك يعنى الاستنتاج الخاطئ والتقييم غير الصحيح للأمور.

- الضغوط : قد تكون ضغوط خارجية من العملاء أو ضغوط داخليه من العمال والموظفين أو ضغوط ذات علاقة ببيئة العمل كالنظم أو قد تكون ضغوط شخصيه كما وأنها قد تكون كل ذلك، فالعمل تحت مثل هذه الضغوط يجعل المدير في موقف ساخن قد يشتعل في أي لحظه.

- ضعف المهارات القيادية: دائما ما تدور المناقشات حو ل من المسئول عن النتائج وخاصة السيئة منها, ولما كانت تلك النتائج تحقق بواسطة البشر سواء كانوا يعملون كفرق عمل أم منفردين و كان لضعف المهارات القيادية أثر فاعل في تحقيق النتائج السيئة .

- غياب أو تعارض الأهداف : إن الفشل في وضع أهداف يساوى الاعتقاد في الظواهر الأسطورية فالحياة مثل نبع الماء لمن يطرق أبوابها. والأهداف هي أدوات الإنسان لتحقيق غاياته وكلما كانت الأهداف محدده وقابله للقياس كلما تحققت الغايات بسرعة

- سوء الإدارة : من مظاهر سوء الإدارة إسناد المهام الإدارية وفق المحسوبية دون الأخذ في الاعتبار المتطلبات الرئيسية لعناصر نجاحها مما يؤدي إلى الفشل في استثمار الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة مما يؤدى إلى تحول الكيان الاداري إلى مصدر لتشجيع الانحراف والفساد وتدنى الإنتاج."[2]

ب- "المدخل الأيكولوجى لتحليل أسباب الأزمات

---

4. مصطفى، هويدا ، إعلام الأزمات، القاهرة: دار النديم للصحافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية. (1997) ص45

[2] عثمان ، فاروق السيد . التفاوض وإدارة الأزمات . القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ،2004،ص150

– الكيان المستهدف هو المكان الصحيح للدراسة واتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال اللازمة لمواجهة و إدارة الأزمة.

– الاهتمام بالمتغيرات التنظيمية و الهدفية والتخطيطية والسلوكية.

– السعي لتحقيق الهدف النهائي وهو استثمار المتاح من الموارد وتنميتها وتحسين توزيعها واستخدامها لتوفير الضروريات والاحتياجات اللازمة لإدارة الأزمة أو منع حدوثها.

– توفير المعلومات اللازمة لعملية التنمية عن الموارد وأنواعها وكميتها وأساليب الاستفادة منها وكيفية الحصول عليها.

– مشاركة القادة والعاملين في تحديد المشكلات والاحتياجات في تخطيط وتنفيذ برامج الاستعداد لمواجهة وإدارة الأزمات"[1]

وبذلك يمكن التوصل الى خلفيات الازمة واسبابها ،ومن ثم بعد ذلك تفصل الأجزاء ويتم التعامل مع الأزمات من خلال:

- **اعداد نظام متكامل يحقق تقسيم منظم للاعمال الفنية والادارية وان يتم اشراك مجتمع الازمة خصوصا بذلك وتحقيق العدالة فى توزيع السلطة بين المستويات الادارية .**

- **اعداد برامج تدريبية استباقية للكادر وتنمية القدرات البشرية وحسب التخصصات اللازمة وتنمية القدرات خصوصا في جانب مواجهة التوترات الداخلية الناجمة عن الازمة .**

ان زيادة الاهتمام بادارة ومواجهة الازمات بسبب تعددها وتزايدها وتنوعها ادى الى تصنيفها وفق معايير معينة تسهل عملية التقصي والترقب والمعالجة وتلافيها في المستقبل وقد كانت" الخطوة الاولى في الادارة السليمة للأزمة هي تحديد طبيعة او نوع الازمة crisis type، لكن تحديد نوع الازمة ليس عملية سهلة، لأن الازمة، أي ازمة، بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابكة ادارية واقتصادية وانسانية وجغرافية وسياسية، وبالتالي تتعدد وتتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد انواع الازمات.ولاشك ان المعيار المركب هو الاكثر ملاءمة للتعامل مع الازمات سواء في مرحلة التخطيط للوقاية من الازمة او مرحلة احتواء أضرارها، فالازمة ايا كانت طبيعتها ومجالاتها تؤثر في المجتمع ككل، فقد تحدث ازمة في قرية بعيدة لكنها تؤثر في المجتمع ككل، كذلك فان الازمة المالية مثلا لا تؤثر في النظام الاقتصادي فقط، بل تؤثر في المجتمع ككل،

---

2 الفهيد، عبد المحسن ، التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودوره في مواجهة الأزمات، دراسة مسحية بمدينة الجبيل الصناعية، الرياض: جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية،2006،ص60

وبالتالي ينبغي التعامل مع أي ازمة اعلاميا من منظور مجتمعي شامل، وثمة اتفاق بين الخبراء والباحثين على هذا المنظور الذي عكس نفسه في تركيب فريق ادارة الأزمة حيث يتكون الفريق من خبراء ومتخصصين من كافة المجالات ذات العلاقة بالازمة، وبالمراحل المختلفة لتطورها، في هذا الاطار نركز على العوامل التالية:

1. ادراك اهمية الوقت: ان عنصر الوقت احد اهم المتغيرات الحاكمة في ادارة الازمات.

2. انشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات بكافة انشطة المنظمة، والازمات المتوقعة.

3. توافر نظم انذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الاشارات الى متخذي القرار.

4. القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة، مع تعظيم الشعور المشترك بين أعضاء المنظمة او المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الازمة.[1]

وبعد ان تعددت الازمات وبانت عظم اثارها حاول ويحاول المفكرون ايجاد السبل والاساليب والحلول التي تساعد على تلافي حدوث الازمات وتقليل الاثار الناجمة عنها عند حدوثها وهذه الحلول يمكن ان نلخصها بالاتي: [2]

1- تكوين فريق إدارة الأزمات.

2- تلقي الإشارات المبكرة للأزمة.

3- لابد من وضع نظام متكامل للشركة.

4- تدريب الموظفين على إدارة الأزمة.

المبحث الرابع -الاستنتاجات و التوصيات

اولا- الاستنتاجات

1- ان للازمات مفاهيم متعددة واهمها المفهوم المالي الذي بني على الاسباب والاثار الناشئة و المفهوم الاجتماعي والذي دائما ما يرتبط بالمستوى المعاشي وتحقيق النمو الاجتماعي، واما المفهوم السياسي للازمات فهو يرتبط بتعرض الدولة للضغوط التي تهدد مكاسبها واستقلالها وكيانها السيادي.

2- هناك انواع متعددة للازمات منها داخلية واخرى خارجية وقد تكون ازمة صغيرة او متوسطة او كبيرة بحسب حجم الاثار الناجمة .

---

[1] شومان،محمد"الازمات وانواعها"...مصدر سبق ذكره

[2] سيد،احمد "كيف ندير الازمات"دراسة منشورة في الموقع الالكتروني www.kinanaonline.net

3- تتعدد اسباب الازمات فقد تكون نتيجة خطا تصرف في المنظمة وتتضمن الاخطاء الادارية والفنية او الفشل في تحقيق اساليب العمليات المعيارية،او الازمات الناتجة عن البيئة الخارجية،او الازمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين والحروب والمشاكل الاقتصادية واهمها المالية.

4- ان الانهيار في اكبر اقتصاديات العالم وهو الاقتصاد الامريكي كان سببه الاهم هو حدوث خلل بالأسعار (فقاعة سعريه)نتيجة لبيع او شراء كميات ضخمة من الأصول المالية او المادية كالعقارات والأسهم بأسعار تزيد كثيرا عن أسعارها الحقيقية وهذا ما يسمى بالفقاعة وان تلك الفقاعات تحدث عادة في أسواق المضاربة أي البيع والشراء بقصد المتاجرة وليس بقصد الاستخدام.

5- للازمة المالية اثارا متنوعة وشاملة يستدل عليها من خلال العديد من مؤشرات الإنكماش الإقتصادي في جميع أنحاء العالم وإمكانية تنامي معدلات الكساد العالمي وكذلك إرتفاع أسعار السلع الأساسية وإرتفاع أسعار البترول, والذي قاد بدوره إلى إرتفاع أسعار الغذاء (نتيجة لإعتماد إنتاج الغذاء على إنتاج الوقود) وأدت تلك الأزمة الضخمة بدورها إلى الذهاب بالعديد من بنوك الإستثمار الراسخة إلى الإفلاس ، وإزدادت البطالة ، وقد تعددت الازمات والتي ابتدات بالازمة في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو وانتهت بالازمات في مناطق العالم الاخرى.

6- إن أهم ما تمخض عن الأزمة المالية هو اضطرار مؤسسات الاعمال في الانظمة الراسمالية إلى توجيه الدعوة المباشرة للدولة للتدخل من اجل إنقاذ الحرية الاقتصادية في تناقض كبير بين آلية عمل الاثنين باختلاف الأنظمة الاقتصادية وبذلك ارتفعت أهمية تدخل الدولة في مختلف الاقتصاديات العالمية .

7- عاد الادخار الى واجهة الاهتمام بعد ما مر العالم بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي طالت آثارها السلبية كل مفاصل الاقتصاد العالمي باختلاف مذاهبها إلا إنها كانت بدرجات تأثر متباينة ، لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

ثانيا- التوصيات

1- من اجل تلافي او مواجهة الازمات بتنوعها لباحث بالاتي :

- تشخيص المشكلة او الازمة التى تواجهها الدولة او المنظمة، ووضع التفسير اللازم لها و التعامل معها بالاسلوب العلمى لايجاد الحل الملائم لها و تلافى حدوثها فى المستقبل و تحمل المواجهات دون انفعال واعتماد مبدا التعاون.
- تزويد ادارة الازمة بالبيانات و المعلومات وحسب التطورات والابتعاد عن المخاطبات الادارية البطيئة لتقليل وقت المعالجة،والاستخدام الامثل للمعلومات واعتبار الوقت عامل حاسم في معالجة الازمة ·
- وضع سياسة مرنة تتضمن عدة خطط لمعالجة الازمة واستخدام احدث الاساليب بأقل الامكانيات.

2- تحديد الأزمة بدقة، وهنا يجب أن نفرق بين "الأزمة الظاهرية" و "الأزمة الحقيقية"، فالأولى قد يفتعلها الخصم من أجل المناورة ويُفضّل عند تحديد الأزمة أن تُصاغ في ظل أسوأ الاحتمالات وأفضلها، مما يساعد على الاستعداد لها ورسم كافة السيناريوهات الممكنة.

3- وضع اليات وضوابط عمل ومراقبة لاسواق المضاربة وخصوصا في سوق العقارات بعد ان اجمع الكتاب على ان السب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية يعود الى سوق العقارات ، من خلال التمويل والرهانات العقارية التي منحت الى المستهلكين أو الأفراد الذين عجزوا في مراحل متقدمة عن السداد.

4- توجيه الاهتمام الى الائتمان المصرفي ووضع الادوات والآليات المناسبة لزيادة الودائع الثابتة وودائع التوفير.

5- لغرض معالجة البطالة الناتجة عن الأزمة المالية ،لابد من إيجاد فرص عمل لتلك الكوادر من خلال تنشيط فرص الاستثمار وفق اسس تتجاوز ما مر به العالم من أخطاء وخاصة في الاقتصاديات الرأسمالية .

المصادر والمراجع

الكتب:

1. مصطفى، هويدا ، إعلام الأزمات، القاهرة: دار النديم للصحافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية. (1997) .
2. أبو قحف، عبد السلام (1999)، إدارة الأزمات، القاهرة: مطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.
3. عثمان ، فاروق السيد (2004) . التفاوض وإدارة الأزمات . القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع .

الرسائل والبحوث الجامعية:

4. العمار، عبد الله (2003) دور تقنية ونظم المعلومات في إدارة الأزمات والكوارث دراسة تطبيقية على المديرية العامة للدفاع المدني، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
5. بودرمانة ،مصطفى"تاثير العولمة الصناعية على اقتصاديات الدول النامية–دراسة حالة الجزائر"اطروحة دكتوراه،جامعة فرحات،كلية العلوم الاقتصادية ،سطيف الجزائر ،2009.

البحوث والدراسات

6. عبد الله عادل (2003): إدارة الأزمات كأحد الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة والمفاهيم والمناهج، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 9، العدد 30.
7. مخلوف ،د.محمد –الأزمة المالية الثابت والمتحول–موقع www.alaswak.net
8. حمزات ،محمد –الأزمة المالية المفهوم والأسباب–www.syrianeconomic.com
9. نصار ،سليم –قراءة في تداعيات الأزمة المالية على العالم العربي www.alquds.com
10. سيد،احمد "كيف ندير الازمات"دراسة منشورة في الموقع الالكترونيwww.Kinanaonline.net.
11. شومان ،محمد"الازمات وانواعها" صحيفة الجزيرة السعودية على الانترنيت العدد 10325في 4–1–2001.
12. الشرجي ،فوزي"ادارة الازمات"الموقع الالكتروني www. knoll. beta
13. البريدي ،عبدالله عبدالرحمن"الابداع يخلق الازمة"ملخص كتاب موقعwww.mahaty.com
14. علوش ،ابراهيم –نحو فهم منهجي للازمة المالية الدولية –موقع www.mobile.aljazeera.net
15. كوبياكوف،اندريه"الازمة الاقتصاية العالمية تدوم حتى عام 2015موقعwww.cnnarabic.com
16. فارس،هيثم" البحث عن اسباب الازمة المالية "نشرته وكالة انباء الشرق الاوسط ،موقع قناة فرانس 24، سى ان ان، موقع قناة الجزيرة والموقع الالكتروني www.masrawy.com
17. عاهد ناصرالدين" الأزمة الإقتصادية العالمية –أسباب وحلول"www.alwatanvoice.gmail.com

18. دوابـــه ،د .أشـــرف محمـــد " الأزمـــة الاقتـــصادية العالميـــة.. الطريـــق الأول هـــو الحل"موقعwww.islamonline.net

19. محمد،هشام"عام على ازمة المال ...العالم بانتظار الاسوا"موقع www.islamonline.net

20. ابـــو الـــصوف،نعمت " الأزمـــة الاقتـــصادية العالميـــة وتـــداعياتها علـــى مـــستقبل الإمـــدادات النفطية"دراسة منشورة على موقع الصحيفة الاقتصادية الالكترونية.

21. الـــصاوي ،عبـــدالحافظ"أزمـــة الـــرهن العقـــاري.. كـــأس وكـــل العـــرب شـــاربه "موقـــع www.islamonline.net

22. معهد كارنيغي للسلام"كيف اثرت الازمة الاقتصادية على العالم العربي"دراسة على موقع www.google.com

23. الأزمـــة الماليـــة تـــدفع الأميـــركيين للادخـــار – صـــحيفة نيويـــورك تـــايمز موقـــع www.aljazeera.net

المصادر الاجنبية

24. **Fink, Steven (1989), Crisis management. American management, New York, Association, Vol (7), No. (1).**

25. **Little John, Robert. R (1983), Crisis management: A team Approach, New York: American management Association.**